

Distr.  
GENERAL

A/51/515/Add.2  
11 March 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون  
البند ١١٥ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

## تقرير الأمين العام

## إضافة

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي سبق أن قدمها الأمين العام في تقرير سابق مؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن الموضوع (A/51/515/Add.1). ويقدم استعراض نهاية عام ١٩٩٦ ومعلومات عن الحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧.

ثانيا - مستوى الأنصبة المقررة

٢ - تعكس الأنصبة المقررة للميزانية العادية مستوى للاعتمادات كان عند معدل النمو الإسمي الصفري منذ عام ١٩٩٤ ومن المتوقع، استنادا إلى مخطط الميزانية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، أن ينخفض هذا المستوى في فترة السنتين المقبلة. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة في أسعار الصرف الأجنبي، فإنه من المحتمل أن تكون اعتمادات الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ أدنى مما ورد في المخطط المتعلق بالفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ الذي أعد منذ بضعة أشهر، بافتراضات أقل موثوقة فيما يتعلق بأسعار الصرف.

٣ - وبلغت الاعتمادات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، ٦٠٨ ملايين دولار. وكان آخر مستوى تم إقراره بالنسبة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ قد بلغ ٦٠٣ مليون دولار. وتحقق النقصان الكلي البالغ ٥ ملايين دولار من خلال تخفيضات للموارد الحقيقية بلغت ٢١٠ ملايين دولار، قابلتها تعديلات بالزيادة من أجل التضخم وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

٤ - وبالنسبة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، أقرت الجمعية العامة مخططا للميزانية يبلغ ٥١٢ مليون دولار بالمعدلات الأولية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وأعيد تقدير التكاليف لتبلغ ٤٨٠ مليون دولار، استنادا إلى نفس مستويات الأسعار المستخدمة في المستوى الأخير الذي تم إقراره بالنسبة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وهذا المبلغ يقل بما مقداره ١٢٣ مليون دولار عما كان في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بالأسعار المقارنة ويمثل تخفيضا حقيقيا في الموارد. ومع افتراض استمرار التضخم الحالي وأسعار الصرف الحالية، فإنه يبدو أنه من المحتمل أن تشهد الأمم المتحدة نموا إسميا سلبا في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥ - وحدث ارتفاع حاد في مستويات الأنصبة المقررة لحفظ السلام خلال أوائل التسعينات، بلغ ذروته في السنوات من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٥، وهبوط سريع في عام ١٩٩٦، مع تقدير يبلغ ١,٢ بليون دولار لعام ١٩٩٧ وهو أقل بقليل مما كان عليه في عام ١٩٩٦. وللمرة الأولى منذ عدد من السنوات ستكون الأنصبة المقررة لحفظ السلام في عام ١٩٩٧ أدنى من مستوى الاعتمادات لأغراض الميزانية العادية.

٦ - وإذ تأخذ التدفقات النقدية في المستقبل من الأنصبة المقررة الجديدة في النقصان، ستصبح الحاجة إلى تحصيل الأنصبة المقررة غير المسددة أكثر أهمية من أي وقت مضى.

#### ثالثا - حالة الاشتراكات في نهاية عام ١٩٩٦

٧ - في نهاية عام ١٩٩٦، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة أقل من ٢,٢ بليون دولار بقليل، وهو ما يمثل انخفاضا عن المعدل المرتفع الذي كان قائما في كل الأحوال والبالغ ٢,٣ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥. وبالرغم من هذا الانخفاض، فإن معدل نهاية السنة لعام ١٩٩٦ للاشتراكات المقررة غير المسددة كان أعلى بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار من معدل عام ١٩٩٤ وبمبلغ ٦٠٠ مليون دولار من معدل عام ١٩٩٣.

#### رابعا - الميزانية العادية

٨ - انخفض أيضا مقدار الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية في نهاية عام ١٩٩٦: كان مبلغ ٥١١ مليون دولار يتعلق بالميزانية العادية مستحقا في نهاية عام ١٩٩٦، بالمقارنة بـ ٥٦٤ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥، أي بانخفاض يبلغ ٥٣ مليون دولار.

٩ - وفي عام ١٩٩٦، حصّلت الأمم المتحدة مبالغ أكبر للميزانية العادية عما قرره بواسطة الأنصبة المقررة الجديدة لعام ١٩٩٦. وكان عام ١٩٩٦ هو العام الأول في فترة قصيرة تجاوزت فيها المبالغ المحصلة للميزانية العادية الأنصبة المقررة الجديدة.

١٠ - وانعكس هذا التحسن أيضا في زيادة وصلت إلى ٩٨ في عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل، بالمقارنة بـ ٩٤ في نهاية عام ١٩٩٥، و ٧٥ في نهاية عام ١٩٩٤.

١١ - وانخفض أيضا إلى ١٢ عدد البلدان التي لم تقدم أي مدفوعات إلى الميزانية العادية في عام ١٩٩٦، في مقابل ٢٢ في عام ١٩٩٥، و٣٩ في عام ١٩٩٤، وانخفض إلى ٦١ عدد البلدان التي يتجاوز المستحق عليها أنصبتها المقررة لعام ١٩٩٦ وذلك في نهاية السنة، بالمقارنة بـ ٧١ في عام ١٩٩٥ و ٧٥ في عام ١٩٩٤.

١٢ - ويشعر الأمين العام بتقدير شديد لتلك الدول الأعضاء التي أحرزت تقدما حقيقيا، بالرغم من المصاعب، في الوفاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة وإزاء الدول الأعضاء الأخرى.

#### خامسا - حفظ السلام

١٣ - بلغ إجمالي الأنصبة المقررة لحفظ السلام غير المسددة في نهاية عام ١٩٩٦ ما مجموعه ١,٦ بليون دولار، في مقابل ١,٧ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥. ويعكس هذا التحسن المتواضع أول انخفاض في الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام منذ عام ١٩٩١. وجاء التحسن الكلي كنتيجة لانخفاض يزيد على ٢٠٠ مليون دولار في المبالغ غير المسددة فيما يتعلق بالدول الأعضاء عدا الولايات المتحدة الأمريكية، ولزيادة تبلغ أكثر من ١١٠ ملايين دولار بالنسبة للولايات المتحدة.

١٤ - ومن منظور الإدارة المالية، فإن الانخفاض في المتأخرات المتعلقة بحفظ السلام كان ينبغي أن تكون أكبر وشكلت الزيادة الكلية المتواضعة وضعا مخيبا للأمال.

١٥ - وتجاوزت الأنصبة المقررة لحفظ السلام المبالغ المحصلة في كل سنة من سنوات الذروة الثلاث لأنشطة حفظ السلام - ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وخلال فترة الثلاث السنوات هذه، تضخم المبلغ التراكمي للمتأخرات. وفي ضوء المطالب المالية المفاجئة والكبيرة التي أقيت على كاهل الدول الأعضاء من أجل حفظ السلام في الفترة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٥، فإن هذا لم يكن مثيرا للدهشة. غير أنه في عام ١٩٩٦، وبالرغم من الانخفاض الكبير في مستوى الأنصبة المقررة، فإن نقص المدفوعات في السنوات الثلاث السابقة لم ينعكس اتجاهه بصورة ملموسة. وفي ضوء المطالب الأقل الملقاة على كاهل الدول الأعضاء في عام ١٩٩٦، كان من المؤمل أن تتجاوز المدفوعات الأنصبة المقررة بكثير. ولم تتحقق درجة التحول هذه.

١٦ - وارتفعت الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام كنسبة مئوية من نشاط حفظ السلام. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام في نهاية عام ١٩٩٥، ٥٤ في المائة من الأنصبة المقررة الإجمالية لهذه السنة. وفي نهاية عام ١٩٩٦ كان المبلغ غير المسدد ١١٦ في المائة من الأنصبة المقررة لحفظ السلام لعام ١٩٩٦.

١٧ - وهناك نمط ملحوظ في الصورة الكلية للأنصبة المقررة غير المسددة خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٦. ويوضح النمط أن الأنصبة المقررة غير المسددة تصبح أكثر تركيزا بدرجة عالية. وفي عام ١٩٨٥،

كان نصيب الولايات المتحدة من الأنصبة المقررة الإجمالية غير المسددة منخفضا للغاية؛ وسيصبح في عام ١٩٩٦ مرتفعا للغاية.

١٨ - وكنسبة مئوية من الأنصبة المقررة الاجمالية غير المسددة، كانت النسبة المئوية للولايات المتحدة عند حد منخفض يبلغ ١٧ في المائة في عام ١٩٨٥. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كان المستحق على الولايات المتحدة يبلغ ٦١ في المائة من كل الأنصبة المقررة غير المسددة. وخلال تلك الفترة اختلفت أنصبة الولايات المتحدة المقررة غير المسددة اختلافا كبيرا إذا نظرنا إليها كنسبة مئوية من الأنصبة المقررة الإجمالية غير المسددة. وحدثت زيادة سريعة في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠، أعقبها انخفاض أسرع في ١٩٩١ و ١٩٩٢ وانخفضت النسبة المئوية للولايات المتحدة من الإجمالي إلى حد منخفض يتراوح بين ٢٥ و ٣٠ في المائة من المجموع من ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٤، ثم زاد حدة إلى ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٥ وزاد مرة أخرى بحدة إلى ٦١ في المائة في عام ١٩٩٦.

١٩ - وقدمت الولايات المتحدة تدريجيا على مر السنوات الماضية مدفوعات للميزانية العادية في وقت متأخر عما كانت ممارستها السابقة. وسُددت مدفوعات الولايات المتحدة للأنصبة المقررة للأمم المتحدة المستحقة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ خلال الفترة من منتصف عام ١٩٩٦ إلى أوائل عام ١٩٩٧. وسُددت آخر دفعة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أي بعد أشهر عديدة من تاريخ الاستحقاق. وبالنسبة للأنصبة المقررة المستحقة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، فإنه لم يتم بعد تلقي المدفوعات النهائية الخاصة بالأموال التي اعتمدت في عام ١٩٩٦.

#### سادسا - الحالة النقدية

٢٠ - كان هناك، خلال فترة خمس سنوات، من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦، تحول ملحوظ في نمط الأرصدة النقدية. ومن عام ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٤ كان هناك وضع نقدي سلبي متكرر، ولكنه ضئيل وقصير الأجل عادة، في شهر أيلول/سبتمبر من كل عام تقريبا.

٢١ - وفي عام ١٩٩٥ بدأ نمط جديد، وأصبح من اللازم الاقتراض على نطاق واسع من صناديق حفظ السلام، لخمسة أشهر من السنة، لتمويل أنشطة الميزانية العادية، وكان معدل الذروة للاقتراض هو ٢٠٠ مليون دولار، الذي كان أيضا المبلغ المقترض في نهاية السنة. وطول المدة الزمنية المطلوبة لهذه القروض والمبالغ المقترضة كانت غير مسبقة.

٢٢ - غير أن عام ١٩٩٦ كان أسوأ. إذ كان من اللازم الاقتراض لثمانية أشهر، مع بلوغ معدل الذروة للاقتراض أكثر من ٣٠٠ مليون دولار. وانتهت السنة بأقل من ٢٠٠ مليون دولار مقترضة، وكان هذا بالفعل هو نفس الموقف في نهاية العام الذي كان قائما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢٣ - ومع بداية عام ١٩٩٧، جرى إصدار أنصبة مقررة جديدة للميزانية العادية يبلغ مجموعها ١,١ بليون دولار للدول الأعضاء. وسددت ثلاثون دولة عضو أنصبتها المقررة الجديدة بالكامل وفي موعد استحقاقها أي في ٣١ كانون الثاني/يناير.

٢٤ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، كانت ٤٠ دولة عضو إجمالاً قد سددت اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل (انظر المرفق)، في مقابل ٣٠ في نفس التاريخ في عام ١٩٩٦ و ٢٧ في عام ١٩٩٥.

٢٥ - وجرى تلقي ٥٥٥ مليون دولار إجمالاً للميزانية العادية بالمقارنة بـ ٣٨٣ مليون دولار بالنسبة لنفس الفترة من عام ١٩٩٦. ويبدو أن العوامل الرئيسية في التحسن تتمثل في قيام فرنسا بسداد اشتراكها لعام ١٩٩٧ في وقت مبكر عن المعتاد وسداد الولايات المتحدة لمبلغ ١٠٠ مليون دولار.

٢٦ - والتدفق النقدي الذي بدأ في السنة الجديدة، لن يستمر طوال العام بأكمله، وللأسف، فإنه من المتوقع في وقت لاحق من العام العودة إلى المبالغ النقدية السلبية للغاية. ومن المتوقع أن يكون عام ١٩٩٧ مثل عام ١٩٩٦ تماماً.

#### سابعاً - سداد تكاليف حفظ السلام

٢٧ - يؤدي عدم تمويل عمليات الميزانية العادية بالكامل إلى سلسلة من الممارسات غير الحكيمة للإدارة المالية. ويؤدي تأخر الدول الأعضاء في سداد أنصبتها المقررة للميزانية العادية إلى حالة نقدية سلبية للميزانية العادية. وتؤدي الحالة النقدية السلبية للميزانية العادية إلى الحاجة إلى الاقتراض من نقدية حفظ السلام. ويؤدي هذا الاستخدام للأرصدة النقدية لحفظ السلام، علاوة على نمو متأخرات حفظ السلام، إلى عدم القدرة على سداد التزامات حفظ السلام بالكامل - أساساً التكاليف المتصلة بالقوات والمعدات المقدمة من الدول الأعضاء إلى تلك البعثات. وتؤدي الزيادة في الالتزامات غير المسددة للقوات والمعدات إلى حالة تقوم فيها مجموعة من الدول الأعضاء، التي تنتظر السداد للقوات والمعدات، بتمويل السداد المتأخر للأنصبة المقررة للميزانية العادية وحفظ السلام بواسطة مجموعة أخرى من الدول الأعضاء.

٢٨ - وبناء عليه، فإن مستوى التزامات حفظ السلام للدول الأعضاء التي تقدم قوات ومعدات إلى بعثات الأمم المتحدة هو المتغير الوحيد في الصورة التمويلية للأمم المتحدة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قدر مجموع الديون المستحقة للدول الأعضاء لقاء القوات والمعدات بمبلغ ٨٦٧ مليون دولار، حيث سجل انخفاضاً عن ١ ١٥٥ دولار في نهاية عام ١٩٩٥، ولكنه سجل ارتفاعاً عن ٧٨٩ مليون دولار في عام ١٩٩٤.

٢٩ - وأدى قيام دول أعضاء عديدة بالسداد الفوري لأنصبتها المقررة لحفظ السلام لعام ١٩٩٦ إلى أن يصبح في الإمكان تقديم دفعات دورية طوال عام ١٩٩٦ بلغ مجموعها ٣٥٠ مليون دولار لقاء التزامات القوات والمعدات الناشئة في عام ١٩٩٦. وأدى قيام الاتحاد الروسي بسداد المتأخرات إلى أن يصبح في

الامكان سداد ٢٠٠ مليون دولار أخرى في نهاية عام ١٩٩٦. ومع ذلك تبقى في نهاية عام ١٩٩٦ مبلغ كبير من الديون لتسعة وستين دولة عضو لقاء القوات والمعدات.

٣٠ - وبالنسبة لعام ١٩٩٧، فإنه من المؤمل احتواء أي زيادة أخرى في التزامات القوات والمعدات من خلال التحصيل الفوري خلال السنة للأنصبة المقررة الراهنة لحفظ السلام.

٣١ - وسيحتاج أي تخفيض آخر في مستوى الالتزامات في نهاية العام إلى انتظار سداد متأخرات كبيرة، أساسا لحفظ السلام، ولكن أيضا متأخرات الميزانية العادية، وذلك في ضوء الحاجة إلى ابقاء الأرصدة النقدية لحفظ السلام كصمام أمان لحالات العجز النقدي للميزانية العادية.

#### ثامنا - خاتمة

٣٢ - تعتمد المنظمة كلية على الأنصبة المقررة العاجلة والسداد الفوري للأنصبة المقررة لتحقيق القدرة على الاستمرار المالي. ويناشد الأمين العام جميع الدول الأعضاء بذل أقصى جهود ممكنة لإعادة تنصيب المنظمة على قاعدة مالية صلبة وجديرة بالثقة. وفي إمكان الدول الأعضاء فقط أن تحقق هذا.

## المرفق

## حالة سداد الدول الأعضاء للأنصبة المقررة للميزانية

العادية لعام ١٩٩٧

ألف - الدول الأعضاء التي وردت اشتراكاتها في الميزانية العادية لعام ١٩٩٧ بالكامل حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

استراليا	جنوب افريقيا	فيجي	ميكرونيزيا
أيرلندا	الدانمرك	كندا	(ولايات - الموحدة)
آيسلندا	سري لانكا	الكويت	النرويج
إيطاليا	سلوفاكيا	لختنشتاين	النمسا
البحرين	سلوفينيا	لكسمبرغ	نيوزيلندا
تايلند	سنغافورة	مالطة	الهند <sup>(١)</sup>
الجمهورية التشيكية	السويد	ماليزيا	هولندا
جمهورية كوريا	فنلندا	مصر <sup>(١)</sup>	

باء - الدول الأعضاء التي وردت اشتراكاتها في الميزانية العادية لعام ١٩٩٧ بالكامل في شباط/فبراير ١٩٩٧

اسبانيا	ساموا	كولومبيا
بالاو	فرنسا	موناكو
بروني دار السلام	قبرص	ناميبيا
بولندا		

جيم - الدول الأعضاء التي قدمت مدفوعات جزئية من اشتراكاتها في الميزانية العادية لعام ١٩٩٧ في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٧

ألمانيا	الجزائر	ليسوتو
أوغندا	جزر البهاما	المغرب
باكستان	سانت لوسيا	المملكة المتحدة لبريطانيا
البرتغال	شيلي	العظمى وأيرلندا الشمالية
بنما	كوت ديفوار	
تركيا	كينيا	

(أ) تأكد ورود الاشتراكات فقط بعد ٣١ كانون الثاني/يناير.

— — — — —